٣١ المواطنة المصرية والعروبة : حصاد هجرة العمالة المصرية ..

د. محمد سعد ابو عامود

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على تطور علاقة المواطنة المصرية بالأمن القومى العربي، وتحولات هذه العلاقة ، بدءا من مرحلة هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية منذ السبعينيات من القرن العشرين، ووصولا إلى بداية القرن الحادى والعشرين، ما شهدته هذه الفترة من متغيرات إقليمية ودولية هامة ، وإلى أى حد تأثرت هذه العلاقة بهذه المتغيرات ، وصولًا إلى طرح رؤية مستقبلية لهذه العلاقة فى ضوء الأوضاع القائمة للعلاقات العربية – العربية ، وفى ظل الأوضاع العالمية الحالية.

وتثير دراسة هذا الموضوع بالمفهوم المتقدم العديد من الإشكاليات النظرية والعملية، ومن أهم الإشكاليات النظرية ما يتعلق بمفهوم المواطنة والذى تبلور فى سياق خبرة تاريخية سياسية معينة ؛ تمثلت فى ارتباطه بمفهوم الدولة القومية كما تبلور منذ اتفاقية صلح عام ، ١٦٤٨ والتطورات الجديدة التى شهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتى كان لها تأثيرها الواضح على محتوى المفاهيم السياسية التى استقر التعامل بها على مدى ما يزيد من قرنين من الزمان ؛ بما فى ذلك مفهوم الدولة القومية ومفهوم المواطنة ، حيث أفرز هذا التغير العديد من الأطر الجديدة لمفهوم المواطنة ؛ كالإطار الإقليمى والعالمي.

ومن الإشكاليات النظرية الأخرى إشكالية العلاقة بين المواطنة المصرية وهوية مصر العربية ، والتداخل التاريخى بين الأفق العربى للمواطنة المصرية والأفق الإسلامى ، هذا بالإضافة إلى الجدل الذى يثور بين حين وآخر حول هوية مصر العربية ، على المستوى المصري ، وعلى المستوى العربي.

وعلى المستوى العملى تثير الدراسة العديد من الإشكاليات ؛ لعل أبرزها ما يدور حول ممارسة حقوق المواطنة على المستوى القطرى والمستوى العربي، وهو ما يدخل الدراسة إلى نطاق إشكالية أوسع نطاقا وهى إشكالية الممارسة الديمقراطية على المستوى القطرى ، وعلى المستوى العربى ؛ وهو الأمر الذى يثير العديد من التساؤلات فى نطاق هذه الدراسة منها إلى أى حد يتمتع المواطن بحقوق المواطنة فى الدول القطرية ؟ وهل الدولة القطرية هى الإطار الملائم لممارسة هذه الحقوق؟

وإن كان المواطن قد لا يتمتع بممارسة حقوق المواطنة على المستوى القطرى ؛ فكيف يمكن له أن يمارس هذه الحقوق على المستوى العربي؟ ويدخل فى إطار هذه التساؤلات أن كانت النظم السياسية العربية ليست نظما ديمقراطية، فكيف تستطيع أن تتوافق حول حقوق المواطنة على المستوى العربي، إن كانت لا توفر البيئة الملائمة لممارسة هذه الحقوق على المستوى القطرى ؟

وفى ظل المتغيرات الجديدة التى تواجه النظم السياسية العربية والتى أدت إلى بروز دوائر ، وأطر جديدة للمواطنة بعضها أوسع من نطاق الدولة القومية ، والبعض الآخر أضيق نطاقًا بحيث يعود إلى ما قبل الدولة القومية، وهو الأمر الذى يمثل تحديًا جديدًا أمام الدولة القطرية العربية القائمة ؛ فهى إما أن توسع من نطاق حقوق المواطنة للإنسان العربى ، أو تدخل فى نطاق تفاعلات أوسع من الدائرة العربية لتواجه بإشكالية الذوبان فى الآخر ، أو تتراجع إلى مرحلة ما قبل الدولة القطرية حيث يسود الإطار الطائفى والعرقى ؛ ومن ثم تواجه بإشكالية التحلل.

ولا يدعى الباحث أنه سيجيب عن كافة هذه التساؤلات فى نطاق الحيز المسموح به فى هذه الدراسة ، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن مثل هذه التساؤلات سوف تشكل الإطار الفكرى الذى سيتم من خلاله دراسة موضوع هذا البحث ، والذى سوف نتناوله من خلال النقاط التالية :

أولًا : فى تحديد مفهوم المواطنة.
ثانيًا : إشكالية المواطنة فى الوطن العربي.
ثالثًا : تطور علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.
رابعًا : تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربي.
خامسًا : فى تفسير تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.
سادسًا : نحو رؤية مستقبلية لعلاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.
خاتمة الدراسة : المواطنة المصرية والعروبة ومستقبل الديمقراطية.

أولًا : فى تحديد مفهوم المواطنة

فى هذا القسم من الدراسة سوف نبدأ بعرض موجز للمفهوم ، وتطوره المعاصر ، ثم نحدد مفهوم المواطنة الذى سنستند إليه فى هذه الدراسة.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة " بأنها علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك

الدولة ، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فى تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على " أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات، وعلى الرغم من أن الجنسية غالبًا ما تكون مرادفة للمواطنة حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة إلا أنها تعنى امتيازات أخرى خاصة، منها الحماية فى الخارج، وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة ، بأنها على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقًا سياسية مثل حق الانتخاب ، وتولى الوظائف العامة "[١].

وتذكر موسوعة الكتاب الدولى أن المواطنة هى عضوية كاملة فى دولة أو بعض وحدات الحكم ، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولى المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات ؛ مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم[٢].

وتطرح دراسة حديثة حول مقومات المواطنة رؤية تتلخص فى الآتي:

١- المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذى يزخر به المجتمع.

٢- من أجل تجسيد المواطنة فى الواقع، على القانون أن يعامل ويعزز معامل كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء فى المجتمع على قدم المساواة ؛ بصرف النظر عن انتمائهم القومى ، أو طبقتهم ، أو جنسيتهم ، أو عرقهم ، أو ثقافتهم أو أى وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات.

٣- على القانون أن يحمى ويعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أى تعديات على الحقوق المدنية والسياسية ، كما أنه عليه ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف.

٤- على القانون أن يمكن الأفراد من المشاركة بفعالية فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم، وأن يمكنهم من المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات السياسية فى المجتمعات التى ينتسبون إليها.

٥- وكما أن المواطنة توفر حقوقًا للفرد ؛ فإنها تفرض عليه واجبات تجاه الدولة منها واجبات قانونية محددة بالقانون ، ومنها ما يمثل التزامات معنوية كالولاء والانتماء للدولة[٣].

ويشير أحد الباحثين العرب أن مفهوم المواطنة يتطلب وجوده إقرار مبادئ والتزام بمؤسسات وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع، كذلك لا بد من وجود

الحد الأدنى من الشروط التى تسمح بمراعاة مبدأ المواطنة فى دولة ما من عدمه، ويحدد هذا الحد الأدنى بوجود شرطين ضروريين هما:

١- زوال وجود مظاهر حكم الفرد والقلة وتحرير الدولة من التبعية للحكام ؛ وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية الدستور الديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع.

٢- اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة ، أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى (البدون) ، والمقيمين على أرض الدولة وليس لهم فى الحقيقة وطن غيرها مواطنين ؛ متساوين فى الحقوق والواجبات ، كما أنه من الضرورى أن تتوافر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة ، وتولى المناصب العامة.

٣- إلى جانب الأبعاد القانونية والسياسية اللازمة لمراعاة مبدأ المواطنة هناك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. والممارسة الفرضية مبدأ المواطنة يتطلب توافر حد أدنى من هذه الحقوق ؛حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه، وتفاعله الإيجابى مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية له، عند أداء واجباته فى الدفاع عن الوطن ، ودفع ضرائبه والمساهمة فى صنع الحضارة الإنسانية[٤] .

المواطنة المتعددة

تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى فكرة أن المواطنة فردية ، وأنها مجرد علاقة بين الفرد والدولة قد انتهت. وفى هذا الصدد تفرق هذه الدراسة بين المواطنة المتواجدة فى المجتمعات المتماثلة ، وما يطلق عليه المواطنة الوظيفية ؛والأولى توجد فى شكلين : **الأول** ، هو أن تكون مزدوجة من خلال أفراد يحملون جنسيات مزدوجة أو ولاءات مزدوجة ، **والثانى** ، تتمثل فى مؤسسات المجتمع المدنى أما المواطنة الوظيفية فهى أكثر تعقيدًا ولها أربعة أنواع ؛ **النوع الأول** ، هو الأكثر شيوعًا والذى يتمثل فى نموذج الدولة الفيدرالية والذى تتعدد فى نطاقه دوائر المواطنة ، **والنوع الثانى** ، هو النموذج شبه الفيدرالى والذى ينقسم إلى نوعين يمثل تفويض السلطة والثانى تقسيم السلطة ، **والنوع الثالث** هو الذى تكون فيه المواطنة بين الأفراد والمجالس البلدية والدولة ، حيث يوجد ولاء ذاتى ، وولاء محلى ، وولاء للدولة ككل ، **والنوع الرابع** ، الذى تكون فيه المواطنة فردية للدولة أو تكون عالمية.

ويمكن القول بـأن المواطنة المتعددة تتمثل أكثر فى النظم الفيدرالية أو شبه الفيدرالية ؛ حيث إن هناك العديد من مستويات المواطنة ؛ ففى المستوى الأول ، يجىء ولاء الفرد لذاته والثانى ولاؤه إلى المجالس البلدية والمجتمع المدنى كشكل فرعى من أشكال الدولة، ثم هناك الولاء إلى الدولة ككل ممثلا فى نظام الحكم فيها ، لذا يجب أن يكون هذا النظام نظامًا ديمقراطيًا. نهاية بالمستوى الرابع من المواطنة وهو الولاء للعالم ككل وذلك لشعور الأفراد بأنهم يعيشون فى كوكب واحد ، وبالتالى فإنهم ينتمون إلى هذا الكوكب، ولعل العصر الحديث فى ظل العولمة تبرز فيه فكرة المواطنة المتعددة .

وتثير المواطنة المزدوجة العديد من الإشكاليات ، حيث يؤكد رجال القانون صعوبة ممارسة المواطنة المزدوجة فى الواقع العملى ؛ إذ كيف يمكن أن يكون هناك مواطن له حقوق المواطنة فى الدولة (أ) ، وله حقوق مواطنة مماثلة فى الدولة (ب) ؛ فما هو الحل إذًا لو أن دولة منهما احتاجته فى الخدمة العسكرية ؟ وماذا يفعل إذا وقعت هاتان الدولتان فى حرب معًا.

وتوضح هذه الدراسة أن الفقه القانونى الدولى قد وضع خطوطًا إرشادية لتلك الحالة ؛حيث إن لكل دولة الحق فى أن تعطى أو لا تعطى الحماية الدبلوماسية ، وبالتالى حق المواطنة لأى فرد كما قدما مبدأ المواطنة الفعالة، وهى اختيار أى دولة تكون مألوفة أكثر بالنسبة للمواطن ، وتكون هى التى يحق له فيها ممارسة حقوقه كمواطن فقط .

وقد ظهرت أهمية تلك المبادئ القانونية إبان زيادة موجات الهجرات من دولة إلى أخرى ، وبالتالى زيادة عدد المواطنين الذين لهم صفة المواطنة الثنائية أو المزدوجة [٥] .

ومن خلال العرض المتقدم يمكن أن نشير إلى النقاط التالية ذات الصلة بمفهوم المواطنة فى هذه الدراسة:

١- المواطنة علاقة قانونية بين الفرد والدولة ؛ وهى علاقة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، التى يجب أن توفرها الدولة للمواطنين جميعا على قدم المساواة ، ويقابل هذا التزامات وواجبات يجب على المواطن الوفاء بها.

٢- إن مفهوم المواطنة بالمعنى المتقدم يتطلب الأخذ بالنظام الديمقراطى ، وإنه فى غياب هذا النظام يصعب أن نتحدث عن المواطنة ؛ لأن ممارسة المواطنة تتطلب آليات وضمانات ومؤسسات لا تتوافر إلا فى ظل النظام الديمقراطي.

٣- إن مفهوم المواطنة وإن كان له جوهره القانونى فإن له أبعاده المادية ، والمعنوية، المادية

تتمثل فى المجتمع الذى يوفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة، والمعنوية تدور حول الولاء والانتماء ، والجانب الأخير من الجوانب يصعب إخضاعه لمعيار معين ؛ لأنه يتشكل من خلال الثقافة السياسية للفرد.

٤- إن المتغيرات الجديدة التى شهدها العالم قد أبرزت مفهومًا جديدًا للمواطنة ؛ وهو مفهوم المواطنة المتعددة ؛ وهو ما يعنى أن هذا العصر يشهد دوائر عديدة للعلاقات بين الفرد والسياسة ، وأن المواطنة بالمفهوم الكلاسيكي- والتى تدور حول علاقة الفرد بالدولة- هى إحدى هذه الدوائر وأنها ليست الدائرة الوحيدة للمواطنة.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن المواطنة هى تعبير عن نمط معين من أنماط العلاقة بين الفرد والدولة وهذا النمط له عدة أبعاد أهمها ما يلي:

١- البعد القانونى والذى يتمثل فى التنظيم القانونى للحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التى يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة ودون أى نوع من التمييز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو الثروة، ويقابل هذا التنظيم القانونى للالتزامات التى يجب على المواطن الوفاء بها تجاه الدولة، على أن تكون هذه الالتزامات واضحة ومحددة من حيث المضمون ومن حيث أسلوب القيام بها.

٢- البعد المادى والذى يتمثل فى قدرة الدولة على أن توفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة.

٣- البعد المعنوى ، والذى يتمثل فى شعور الفرد بعلاقة من الولاء والانتماء للدولة ، بما يؤدى إلى الاحترام والالتزام الطوعى للقانون، والاهتمام بالعمل العام والرغبة فى القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع الذى يعيش فيه حتى لو تطلب الأمر تضحية بجانب من جوانب مصالحه الخاصة، وصولا إلى الاستعداد للتضحية بالنفس فى سبيل الدفاع عن الدولة ضد ما تتعرض له من تهديدات.

والواقع أن المواطنة بالمفهوم المتقدم لا يمكن تصورها إلا فى نطاق دولة القانون ، وهى الدولة التى تخضع فيها السلطة السياسية لأحكام القانون، حيث يبين القانون أسلوب تشكيل مؤسسات النظام السياسى ، وكيف تعمل ، والعلاقة فيما بينها، وعلاقتها بالمواطنين ، إضافة إلى كافة حقوق المواطنين فى مواجهة السلطة السياسية ، ودولة القانون بالمفهوم المتقدم ؛ تتبلور فى صورة النظام الديمقراطى الذى يقوم على المشاركة والمحاسبة وتداول السلطة سلميًا.

ومن ثم يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم المواطنة والنظام السياسى ؛ بمعنى كلما اقترب النظام السياسى من النموذج الديمقراطى ، ساعد ذلك على تحقق المواطنة بأبعادها القانونية والمادية والمعنوية ، والجدير بالذكر أن الأبعاد المادية والمعنوية لا تقل أهمية عن البعد القانونى للمواطنة ؛ لأنها تعبر فى واقع الأمر عن مدى الالتزام بالبعد القانونى للعلاقة بين الفرد والدولة فى الواقع العملي.

ثانيًا : إشكالية المواطنة فى الوطن العربي

سبق وأن أشرنا إلى أن المواطنة كما تبلورت كمفهوم من خلال تطور لفكر السياسى ، وكما تجسدت فى الواقع تتطلب توافر نظام ديمقراطى ، وإذا ما نظرنا إلى واقع النظم السياسية العربية ؛ فإننا نجد أنها أقرب إلى النظم غير الديمقراطية بدرجات تتفاوت من نظام لآخر ، ومن ثم فإن الشرط الضرورى اللازم لممارسة المواطنة وتجسيدها فى الحياة السياسية شرط غائب ، الأمر الذى أدى إلى بروز العديد من المشكلات السياسية ، والتى وصلت إلى حد تفجر الصراعات الداخلية والتى وصلت إلى الحروب الأهلية.

والفكر القومى العربى تبنى مقولة إن الدولة القطرية العربية ليست هى الإطار الملائم لممارسة الديمقراطية وحقوق المواطنة ، وأن هذه الحقوق لا يمكن أن تتجسد عمليًا إلا فى إطار دولة الوحدة العربية، دون أن يوضح كيفية حدوث هذا ومتطلباته فى نطاق هذه الدولة[٦]. من ناحية أخرى فإن الإنسان العربى تتنازعه عدة دوائر من الولاء والانتماء ؛ الدائرة الأولى- دائرة محلية ، والثانية- الدولة القطرية ، والثالثة- الدائرة العربية ، والرابعة- الدائرة الإسلامية ذات التداخل التاريخى بالدائرة العربية فى العديد من الأقطار العربية[٧]، ومن ثم فإن إشكالية المواطنة فى الوطن العربى إشكالية مركبة ؛ فعلى مستوى الدولة القطرية تغيب الشروط الضرورية اللازمة لتجسيدها ، وعلى المستوى الفرد فإن دوائر ولائه وانتمائه المتعددة تضيف أبعادا جديدة لهذه الإشكالية ، فإذا ما أضفنا الطابع الصراعى للعلاقات العربية العربية ، فإنه عادة ما يؤدى إلى خلق العديد من القيود على تجسيد الشعور بالانتماء والولاء إلى الدائرة العربية التى تعد بنظر الباحث الدائرة المركزية للمواطنة العربية ، وإذا ما أضفنا المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة والتى تمثل ضغوطا شديدة على الدائرة العربية والنظم السياسية العربية ، فإنها تؤدى إلى مزيد من التعقيد لإشكالية المواطنة فى الوطن العربي، فهذه الضغوط والتى تمثل تهديدًا مباشرًا للدولة العربية القائمة ، قد دفعها إلى الانعزال عن الدائرة العربية ، أو الانخراط فى إطار دائرة أوسع أو الارتداد إلى مرحلة ما قبل الدولة القطرية ، حيث الطائفية أو الجهوية.

من ناحية أخرى تبرز فى الوطن العربى فى الفترة الأخيرة ولغياب الديمقراطية إشكالية الأقليات ، والعمالة الوافدة المقيمة لفترات طويلة والتى تمثل نسبة كبيرة من السكان فى بعض الدول العربية تفوق فى بعض الحالات عدد السكان الأصليين ، هذه العمالة صارت تطالب بحقوقها ، خاصة مع بدء ظهور الجيل الثانى منها والذى ولد على الأرض العربية.

ومن ثم فإشكالية المواطنة فى الوطن العربى تشتمل على عدد من الإشكاليات السياسية المعقدة والمركبة ، التى تتطلب دراسات مفصلة للتوصل إلى الأساليب الملائمة للتعامل معها ، والتخفيف من آثارها السلبية ، وفى هذا الصدد نشير إلى بعض الأفكار التى تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتأمل منها ما يلي:

١- إن نقطة البدء فى حل إشكالية المواطنة فى الوطن العربى تبدأ من خلال توفير متطلبات ممارسة المواطنة للإنسان العربى على المستوى القطرى ؛من خلال تطوير النظم السياسية العربية باتجاه النظام الديمقراطي.

٢- ثم يعقب هذا توفير هذه المتطلبات للإنسان العربى على المستوى العربى ككل ؛ باعتبار أن هذا الأمر يقدم علاجًا لإشكالية الخلل السكانى التى تواجه بعض الدول العربية ، كما أنه يقدم علاجا لإشكالية الأقليات، فالنظام الديمقراطى له من الآليات والوسائل التى تكفل تحقيق التوازن السياسى بين كل عناصر المجتمع.

٣- تطوير الثقافة السياسية العربية بما يتلاءم ومتطلبات ممارسة حقوق المواطنة، استنادًا إلى مبادئ المساواة والعدل والإنصاف.

٤- إعادة بناء العلاقات العربية العربية على أسس جديدة تيسر التعاون والتفاعل الإنسانى بين الشعوب والأفراد على مدى الأرض العربية.

٥- التوصل إلى صياغة عربية مشتركة لإدارة علاقات العرب الدولية بما يساعد على استيعاب الضغوط الخارجية وتوجيهها بما يتواءم والمصالح العربية.

ثالثًا : تطور علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي

ترتبط علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى تاريخيًا بالفتح العربى الإسلامى لمصر ، فدخول المصرى إلى الإسلام كان يعفيه من الخراج المفروض على الذمى ولا يلزمه إلا بدفع ضريبة العشر فقط ، وهو ما كان يعنى من الناحية الأخرى تثبيت نوع من الملكية الفردية للأرض، وعندما فرض الخراج على المصريين جميعا مسلمين أو ذميين ، فإن اعتناق الإسلام كان يعفى المصرى من جزية الرأس الباهظة التى كانت تجبى من الذميين ، كذلك كان دخول

التاجر المصرى فى الإسلام يؤدى إلى انخفاض الضريبة التى يدفعها إلى النصف، إضافة إلى ذلك فإن اعتناق المصرى للإسلام، كان يضمن له وضعًا اجتماعيًا أفضل، من حيث إنه كان يتحرر من الفوارق الاجتماعية والقانونية التى كانت تفصل بين الذمى والمسلم ، ويذكر أن ربع من تبقى من المصريين المسيحيين تحولوا إلى الإسلام فى أعقاب الثورة الشاملة التى استمرت ثمانية أشهر ، والتى حضر الخليفة المأمون بنفسه ليشرف على إخمادها (٨٣١- ٨٣٢) وأدخل المأمون بعد هذه الثورة عددا من الإصلاحات أهمها تخفيف الضرائب ، ومنح الفلاحين حق ملكية رقبة الأرض[٨].

ومن ثم فالدخول إلى الإسلام كان يترتب عليه قيام علاقة مواطنة بين الفرد والدولة الإسلامية، إذ يترتب على ذلك حقوق معينة والتزامات وواجبات معينة تختلف عن حالة الذمي، ولم يتحول سكان مصر إلى أغلبية مسلمة بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلادى ، وقد ارتبط انتشار الإسلام بالتعريب أى انتشار استخدام اللغة العربية واضمحلال اللغة القبطية[٩]، وهو أمر منطقى لأن شعائر الإسلام تؤدى باللغة العربية، ولسنا هنا فى مجال مناقشة موضوع انتشار الإسلام والتعريب فى مصر، ولكننا نشير فقط إلى أن هناك تدخلًا واضحًا بين علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى الإسلامى، وهو الأمر الذى سوف تكون له آثاره على تطور هذه العلاقة بعد ذلك ، حيث تعامل المصريون مع الدائرة العربية فى إطار دائرة أوسع هى الدائرة الإسلامية ، كما أن الدائرة العربية تفاعلت مع مصر من ذات المنطلق ، ولعل ما أشار إليه الجبرتى من قيام أبناء الحجاز بالدعوة إلى الجهاد من أجل مصر عند مجىء الحملة الفرنسية يؤكد هذا.

وإذا رجعنا إلى العصر الحديث فإن أحد الباحثين يرصد ثلاث جولات من الحوار النارى حول عروبة مصر منذ الثلاثينيات وحتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين[١٠].

الحوار الأول كان فى نهاية الثلاثينيات وكان قطباه د. طه حسين وساطع الحصرى ؛ والذى كان منشأه حديث للدكتور طه حسين مع جماعة من الشبان العرب نشرته مجلة المكشون البيروتية ، وما تضمنه من تعبير عن تيار المصرية ذى الوجهة الفرعونية حيث قال:" إن المصرى مصرى قبل كل شىء ، فهو لن يتنازل عن مصريته مهما تقلبت الظروف: " فكان رد ساطع الحصرى قويًا ، وقد نشر فى مجلة الرسالة عام ١٩٣٨م حيث قال : "إن دعوة المصريين إلى الاتحاد مع سائر الأقطار العربية لا تتضمن بوجه من الوجوه حثهم على التنازل عن المصرية ، وأن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين ضمنًا أو خرافة أن يتنازلوا عن مصريتهم ، بل إنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصرى الخاص شعورًا عربيًا عامًا

وأن يعملوا للعروبة بجانب ما يعملونه للمصرية ، كما أنه ليس هناك دليل على أن العروبة والمصرية ضدان لا يجتمعان وعنصران متعاكسان لا يمتزجان" [١١]. واستمر الحوار فى التصاعد ؛ حيث بلغ أقصى جدله فى رد ساطع الحصرى على قوله بأن الأكثرية الساحقة من المصريين لا تمت بصلة إلى الدم العربى بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء ؛ حيث مسألة الحصرى أن يذكر أمة واحدة ترتبط بالدم فعلًا ؛ فهناك حقيقة خاصة ، وهى أن جميع الأبحاث العلمية تدل على أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة خالصة الدم ، كما انتقد الحصرى قول د. طه حسين بأن تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن تاريخ أى بلد آخر ووصف ذلك بأنه انشتات صارخ على الحقائق الواقعية" فتاريخ مصر اختلط اختلاطًا عميقًا وتشابك تشابكًا كبيرًا مع تاريخ سائر البلاد العربية، خلال القرون الثلاثة عشر الأخيرة على الأقل كما نفى ما ردده طه حسين بأن اللغة ليست كافية لإقامة الوحدة ، ونفى أيضا قوله إن الوحدة العربية دعوة عاطفية وأكد أنها لمنفعة للشعوب العربية.

كما أنه انتقد د. طه حسين فى خلطه بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، حيث يرى الحصرى أن الوحدة العربية ترمى إلى توحيد الشعوب الناطقة بالعربية، فى حين أن الوحدة الإسلامية ترمى إلى توحيد الأمم التى تتكلم لغات مختلفة بالرغم من تدينها بدين واحد وقال : إن آثار هذا الخلط يوجد فى كتابات بعض الساسة من الأوروبيين المستعمرين ، الذين ينظرون عادة إلى هذه المسائل من وجهة نظر أطماعهم الاستعمارية، ويسعون إلى رسم جميع الحركات القومية والوطنية بوصمة التعصب الدينى ؛ ليثيروا الرأى العام الأوروبى عليها[١٢].

ويعلق أحد الباحثين على هذا الحوار بقوله: "وقد كان لهذا الحوار أثر فى تنمية الوعى القومى العربى فى مصر ؛ فمتابعة الحوار ساهمت فى إزالة الخلط بين المفاهيم لدى المصريين ؛ بالإضافة إلى أن تصدى الحصرى القوى للقيادات التى تنفى عن مصر عروبتها، أكد بصورة واضحة وجلية عروبة مصر، والدور الهام الذى تقوم به مصر فى العالم العربى ، مما أعطى دفعة قوية للفكرة العربية فى مصر[١٣].

وتربط العديد من الدراسات بين نمو الوعى القومى العربى فى مصر ، والقضية الفلسطينية ؛ والتى حظيت منذ بدايتها باهتمام الشعب المصرى وجذبته نحو العروبة ، وبعد معاهدة ١٩٣٦م وحصول مصر على قدر من استقلالها فى سياستها الخارجية ؛ صار الاهتمام بالقضية الفلسطينية رسميًا وشعبيًا ، والذى تطور تدريجيا ليصبح اهتمامًا عامًا بالعالم العربى وقضاياه المختلفة[١٤].

ومن المثير للانتباه أن فترة الثلاثينيات شهدت تكون عدة لجان وجمعيات فى مصر من أجل خدمة قضية فلسطين، والتى بلورت اهتمام الشعب المصرى بهذه القضية وتعاطفه مع الشعب الفلسطينى [١٥]. وقد امتد هذا الاهتمام إلى المستوى الرسمى ففى ١٤ سبتمبر ١٩٣٧م ألقى واصف بطرس غالى وزير الخارجية المصرى كلمة أمام لجنة الانتداب فى عصبة الأمم ، والتى اجتمعت لبحث القضية الفلسطينية حيث قال:" إن مسألة فلسطين تهم مصر حكومة وشعبًا إلى أقصى حد بالنظر إلى علاقات الجوار القائمة بين البلدين وإلى العلاقات التاريخية والدينية التى تربط مصر والأماكن المقدسة بروابط أخوية قائمة على أساس وحدة اللغة والدين التى تربطنا بالشعب الفلسطيني"[١٦].

ويشير أحد الباحثين إلى أن هذا الاهتمام الرسمى بقضية فلسطين مع الاهتمام الشعبى بها يعد مؤشرًا هامًا على تطور الفكرة العربية فى مصر تطورا إيجابيًا ملحوظًا ؛ حيث أدت قضية فلسطين إلى زيادة وعى مصر بعروبتها ، والروابط التى تجمع بينها وبين الأقطار العربية[١٧] ؛ وهو ما عبر مصطفى النحاس رئيس الوزراء فى كلمته أمام مجلس الشيوخ فى ١٣ يوليو ١٩٣٧م بقوله : " وتحرص الحكومة المصرية على صلات الود والإخاء وتبادل المنافع التى تربط بين مصر والشعوب العربية..... ويهمنى أن يثق المجلس الموقر بشديد عنايتى بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم فى هذه البلاد التى تشمل الأماكن المقدسة التى تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة "[١٨].

ويشير أحد الباحثين إلى أن حزب الوفد (وهو حزب الأغلبية) استضاف المؤتمر التأسيسى لجامعة الدول العربية ودخلت مصر عضوًا مؤسسًا فيها، وأصرت على أن تكون القاهرة مقرًا للجامعة، وفى لحظة تاريخية مصيرية أخرى قررت مصر خوض حرب فلسطين، وكان فى الحكم وحده حزب الأقلية السعدي ، وفى كلتا الحالتين لم يكن لحزب الأغلبية ، ولا حزب الأقلية أن يتخذا هذا الموقف لولا معرفتهما الحقيقية لنبض الجماهير المصرية[١٩].

أما الحوار الثانى حول عروبة مصر فقد دار فى أوائل الخمسينيات ووصل الحوار إلى قمته أثناء الإعداد للدستور الجديد فى أواخر ١٩٥٥م ، وقد صدر دستور ١٩٥٦م متضمنا النص الصريح على أن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وكان جمال عبد الناصر قبل ذلك قد ضمن كتابة فلسفة الثورة حديثا عن الدائرة العربية بوصفها أول وأهم دوائر الحركة بالنسبة لعلاقات مصر الإقليمية والدولية، وحسم الحوار للمرة الثانية لصالح حقائق التاريخ والجغرافيا والثقافة ، أى لصالح عروبة مصر، وكانت معارك الثورة المصرية فى السنوات العشرين التالية تكريسا سلوكيا وعمليا لهذه الخلاصة ، وتحقق خلالها أول مشروع عربى

وحدوى فى التاريخ الحديث واشتركت مصر فى كل أحداث المنطقة ، وأرست الخطوط العريضة لعلاقات العالم العربى بالقوى الكبرى ، وقدمت نموذجا لعمليات التغيير الاجتماعى والتنمية الشاملة احتذت به معظم الأقطار العربية ، باختصار كان انغماس مصر العربى وتفاعلها العضوى كاملا وفعالا ، وأصبحت عروبة مصر أمرًا مسلمًا به داخل وخارج العالم العربي، أو هكذا بدا الأمر[٢٠].

أما **الحوار الثالث** حول عروبة مصر فقد فجره توفيق الحكيم ولويس عوض ود.حسين فوزى فى عام ١٩٧٨م واستمر لمدة ثلاثة شهور فى عاصفة فكرية، وكانت البداية بمقال لتوفيق الحكيم يدعو فيه إلى حياد مصر وابتعادها عن المشاكل السياسية العربية ، وإلى أن تتفرغ للقيام بدورها الحضارى فى خدمة العرب ونظرا لأهمية ما جاء فى هذا المقال بالنسبة لموضوع دراستنا نورد بعض الفقرات ذات الأهمية بنظر الباحث.

يقول الحكيم "لن تعرف مصر لها راحة ، ولن يتم لها استقرار ، ولن يشبع فيها جائع إلا عن طريق واحد ، يكفل لها بذل مالها لإطعام الجائعين والمحتاجين ، وتكريس جهدها للتقدم بالمتخلفين ، وتوجيه عنايتها إلى الارتقاء بالروح والفعل فى مناخ الحرية والأمن والطمأنينة ، وهذا لن يكون أبدًا ما دامت الأموال والجهود تضيع بعيدًا عن مطالب الشعب ، بدافع من مشكلات خارجية ودولية تغذيها الأطماع الداخلية والشخصية..... " ويصل إلى أن الطريق الذى يحقق هذا هو حياد مصر ، ويرى أن ذلك الحياد سوف يكون لصالح العالم ولصالح العرب، فمصر هى القلب الحضارى للعرب ، وكل شىء فيها هو ملك للعرب وفى خدمتهم ، والحاجة الملحة للعرب والعروبة اليوم هى النهضة الحضارية التى تكفل لهم القوة الحقيقية ، وهذه ينبغى أن تكون رسالة مصر التى تلقى على عاتقها ويطالبونها بها ، ويعملون على أن تتفرغ لها مصر، وتكرس كل جهودها من أجلها وحدها ، فلا تشغلها عنها مشاغل حربية أو مشاكل سياسية ، مما يستطيع غيرها القيام به ، فعند العرب اليوم المال والرجال ، ولا شك أنهم قد شبوا عن الطوق ، ولم يعودوا فى حاجة إلى إلقاء المشاكل والمشاغل على كاهل مصر لتشل فكرها وتنزف دماءها ويجوع أولادها فإن قلب مصر المفتوح دائما للعرب هو قلبها الحضاري[٢١].

ولقد فجر هذا المقال حوارًا فكريًا حول عروبة مصر ودورها العربى ، وانتهى رمزيًا بمقال بعنوان كلمة أخيرة لا أخرى فى جريدة الأخبار يوم ١٢/ ٥/ ١٩٧٨م.

وحول نتيجة هذا الحوار تشير إحدى الدراسات إلى أن هذا الحوار قد كشف عن عمق وأصالة الفكرة القومية والانتماء العربى بين الغالبية الساحقة من المثقفين المصريين ، وبالرغم

من جو الاستعداء المتبادل بين الحاكم ووسائل الإعلام فى مصر من ناحية وفى دول عربية أخرى من ناحية ثانية بعد مبادرة الرئيس السادات ، فإن الأغلبية الساحقة من الذين شاركوا فى الحوار شجبوا دعوة الحياد والعزلة وادعاءات التشكيك فى عروبة مصر ، فلم يتجاوز من دعوا إلى الحياد ١٠٪ من مجموع المتحاورين ، ولم يتجاوز من أنكروا هوية مصر ٥٪ هذا رغم تلاؤم الجو السياسى العام لمثل هذه الآراء ، فى المقابل كانت نسبة المعترضين على حياد مصر والمدافعين عن هويتها العربية والاتجاهات الوحدوية عموما ٨٥٪ ، هذه النسب ومحتوى الحوار لا تترك مجالا للشك فى أين يقف شعب مصر[٢٢].

على مستوى آخر كشف الحوار عن المرارة التى يحس بها معظم المصريين تجاه أشقائهم العرب ، فلدى قطاعات عديدة من الشعب العربى فى مصر شعور بأنهم محاصرون بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وإنهم فى هذا الحصار يحتاجون إلى العون من أشقائهم العرب ، وخاصة الدول النفطية ، وهم يسمعون عن الثروات الضخمة التى تودع فى البنوك الأجنبية ، أو تستثمر فى الدول الغربية ، أو تبدد فى مشاريع مظهرية ، وبصرف النظر عن صحة أو دقة ما يسمعون فإن رجل الشارع لا يملك إلا أن يحس بالمرارة والإحباط ، وكذلك كشف الحوار عن مصدر آخر من مصادر المرارة لدى المصريين، -وخاصة العاملين منهم فى الدول العربية - فكرامة بعضهم تمتهن من جراء التفرقة فى المعاملة، أو السلوك الاستعلائى من جانب بعض مواطنى الدول المضيفة.

من ناحية أخرى كشف الحوار أن كون مصر جزءًا من أمة عربية أكبر لا يتنافى أو يتناقض مع خصوصيتهم النوعية كمصريين ، وأن هذه الخصوصية تتواجد بدرجات مختلفة لدى بقية شعوب الأمة العربية ، وأن فى التنوع مع الانسجام إثراءً وقوة[٢٣].

رابعًا : تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربي

إذا ما افترضنا أن علاقة المواطنة تقوم على أساس أخذ وإعطاء أى حقوق مصانة مقابل واجبات والتزامات مضمونة ، وأن نطاق علاقة المواطنة قد امتد إلى الدائرة العربية ومنذ الثلاثينيات وحتى الآن ، فإن هذه العلاقة شهدت تحولات واضحة خلال هذه الفترة ويمكن أن نحددها على النحو التالي:

١- بدأت علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى من خلال الفتح العربى الإسلامى ، حيث ترتب على دخول المصريين الإسلام بروز أبعاد هذه العلاقة بين الفرد المصرى والدولة الإسلامية ، حيث ترتب على ذلك حقوق للفرد يتعين على الدولة توفيرها

وضمان تحقيقها ، والتزامات من جانب الفرد تجاه الدولة يتعين عليه الوفاء بها ، والواقع أن هذه العلاقة تأثرت بالتحولات التى طرأت على طبيعة السلطة السياسية فى الدولة الإسلامية من الخلافة الشورية الراشدة إلى الملك الخصوصى فى عهد الدولة الأموية ، والملك المقدس فى عهد الدولة العباسية ، وصولًا إلى الدولة العثمانية(٢٤)، ومن ثم فإطار العلاقة التاريخى كان فى نطاق دائرة الإسلام ، ونظرًا للمكانة التى يحتلها الدين فى ثقافة المصريين السياسية ، فقد ظلوا على ولائهم لدولة الخلافة حتى سقوطها ، بل وعند سقوطها طرح البعض مصر كبديل لهذه الخلافة ، وهو الأمر الذى قوبل بالرفض ولم يتحقق.

٢- حدث تحول نوعى مهم فى هذه العلاقة منذ عقد الثلاثينيات فى القرن العشرين ، حيث بدأت الدائرة العربية تحتل مكانة واضحة فى نطاق الاهتمام المصرى وهذا التحول النوعى كانت له أسباب عديدة ، لعل أهمها اختفاء دولة الخلافة العثمانية بعد الحرب الأولى ، إعادة رسم خريطة المنطقة السياسية من جديد، وهو الأمر الذى أعاد هيكلة الأوضاع الإقليمية من جديد ، ومثل هذا الوضع تهديدًا واضحًا للأمن القومى المصرى خاصة مع بروز المشكلة الفلسطينية ، وبغض النظر عن أسباب هذا التحول إلى أنه أدى إلى خلق تفاعلات مباشرة بين مصر والدائرة العربية سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى ، ولعبت الأداة الثقافية فى بداية هذه الفترة دورًا مهمًّا فى هذا المجال.

٣- استنادًا إلى نتائج الحوار الفكرى الأول والثانى سنلمس أن المصريين قد تحملوا بالتزامات عديدة تجاه الدائرة العربية ؛ وهذه الالتزامات شملت المستوى الشعبى والمستوى الرسمى على السواء ، ولا يمكن تجاهل ما قدمته مصر والمصريون فى هذا المجال للأمة العربية ، سواء على المستوى الشعبى ، أو الرسمى والملاحظ أن هناك توافقًا بين المستوى الشعبى ، والرسمي فى هذا الصدد ؛ سواء فى العهد الليبرالى الملكى أو فى العهد الناصري.

٤- وإذا ما عدنا إلى نتائج الحوار الفكرى الثالث فى السبعينيات سنلحظ أنه بالرغم من الالتزام الواضح بالهوية العربية لمصر، إلا أن هناك شعورًا بالمرارة على المستوى الشعبى والرسمي. وقد تكون هناك مبررات موضوعية للموقف العربى من مصر الرسمية فى العهد الساداتى -خاصة بعد مبادرة السلام- إلا أن امتداد هذا الشعور إلى المستوى الشعبى له تفسير هو أن الإنسان المصرى قد شعر بأنه قد أوفى بالتزاماته

العربية كمواطن عربى إلا أن الدائرة العربية لم توفر له الحقوق الملائمة مقابل هذا الوفاء بالالتزامات ، فقد حملت تجربة الإنسان المصرى المباشرة فى التعامل مع الدائرة العربية خبرة سلبية لأسباب عديدة سنوضحها فى موضوع لاحق من هذه الدراسة ، إلا أنه أيًّا كانت الأسباب فإن المحصلة النهائية كانت سلبية ؛ وما دعوة توفيق الحكيم إلى الحياد - وإن كنا نختلف معها- إلا تعبير عن هذه الخبرة السلبية ، كمحصلة نهائية للتفاعل مع الدائرة العربية على المستوى الشعبى ؛ وهو الأمر الذى كان له أثره على الأهمية النسبية لهذه الدائرة من دوائر المواطنة المصرية ، حيث برزت الدائرة الإسلامية كبديل لهذه الدائرة ؛ لهذا السبب ولأسباب أخرى.

٥- ومن خلال العرض المتقدم يمكن القول بأن القضية الفلسطينية كانت عاملًا مهمًا فى ازدياد قوة وأهمية الدائرة العربية بالنسبة للمصريين ، ويرجع هذا إلى عامل الجوار الجغرافى المباشر من ناحية وإلى الروابط الإنسانية والتاريخية والدينية التى تجمع بين المصريين والفلسطينيين ، والملاحظ أن هذه القضية لا زالت حتى اليوم إحدى العوامل المهمة المحركة للشعور بالانتماء إلى الدائرة العربية ، وإن اختلفت الأساليب والوسائل فى التعامل مع القضية الفلسطينية من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، وترجع هذه الاستمرارية إلى ارتباط هذه القضية بالأمن القومى المصري.

٦- قدم العهد الساداتى خبرة مهمة فى مجال علاقة مصر بالدائرة العربية ، فبقدر ما كشفت سنوات القطيعة عن عجز العرب بغير مصر عن مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية ، بقدر ما أدركت مصر محدودية المشروع الخاص بها بعيدا عن أمتها العربية ، وإن كانت مصر قد مضت فى طريق منفرد وحدها ، فلا شك أنها أدركت أن هذا المشروع يمكن أن يفجر مصر من الداخل ، كما فجرت مشاريع خاصة أخرى أقطار عربية أخرى من الداخل[٢٥].

٧- مع عودة مصر إلى العرب وعودة العرب إلى مصر فى الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من مراحل التفاعل بين مصر والدائرة العربية ، وقد اختلفت أوضاع مصر وأوضاع الدول العربية ، فمصر الثمانينيات والتسعينيات ليست مصر الخمسينيات والستينيات ، وكذلك الدول العربية ، إلا أن هذا لم يمنع تكرار حدوث سلبيات مرحلة السبعينيات فى تعامل المواطن المصرى مع الدائرة العربية ، فالمصريون الذين قاتلوا إلى جانب العراقيين فى الحرب الإيرانية العراقية ، والمصريون الذين قامت على أكتافهم الجبهة الداخلية العراقية طوال فترة الحرب ، واجهوا معاملة قاسية بعد

انتهاء الحرب ، وصارت مسألة التوابيت التى تحمل جثمان القتلى المصريين فى العراق ظاهرة خطيرة[٢٦].

من ناحية أخرى ازدادت حدة المنافسة التى واجهتها العمالة المصرية فى أسواق العمل العربية النفطية من جانب العمالة الوافدة من دول عربية أخرى خاصة العمالة الفلسطينية ، هذا بالإضافة إلى اتجاه سياسات التوظيف فى الدول النفطية إلى توظيف العمالة الآسيوية وتفضيلها على العمالة المصرية لرخص أسعارها وارتفاع مهاراتها، والجدير بالذكر أن انخفاض مهارات العمالة المصرية يرجع إلى انتقال أفضل العناصر من المعلمين وأساتذة الجامعات للعمل فى الدول العربية ، الأمر الذى كان له مردود سيئ على جودة العملية التعليمية فى مصر.

ثم جاء الغزو العراقى للكويت والذى مثّل صدمة كبيرة للمصريين قيادة وحكومة وشعبًا، حيث مثّل الغزو ضربة قوية للجهود المصرية التى بذلت خلال عقد من الزمان لإعادة بناء التضامن العربى والعلاقات العربية العربية ، كما أنه ألحق أضرارًا مباشرة بالإنسان المصرى ، حيث ضاعت حصيلة عمل سنوات طويلة لآلاف المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت والعراق ومنطقة الخليج ، وقد ألحقت نتائج الغزو الممتدة بعد ذلك أضرارا كبيرة بالمصريين ، فقد أدى الضعف الاقتصادى الذى لحق بالدول النفطية إلى تعثر خطط التنمية فى هذه الدول أو توقفها ، الأمر الذى أفقد آلاف المصريين وظائفهم ، أو أدى إلى تخفيض أجورهم ، هذا بالإضافة إلى فقدانهم للأمان الوظيفى بحكم سياسات توطين الوظائف التى اتجهت إليها معظم هذه الدول ، والتى طبقتها بحزم على المصريين.

خامسًا : فى تفسير تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي

لا يمكن عزل التحولات التى شهدتها علاقة المواطنة بالأفق القومى خلال الربع الأخير من القرن العشرين عن إشكالية المواطنة بصفة عامة فى الوطن العربى والتى سبق وأن عرضنا لجوانبها المختلفة، ومن ثم فإننا نستند فى تفسيرنا لتحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربى - خلال الفترة محل الدراسة - لمفهوم المواطنة الذى قامت عليه الدراسة آخذين فى الاعتبار إشكالية المواطنة فى الوطن العربي.

وإن كانت المواطنة تقوم على علاقة بين الفرد والدولة وقوامها حقوق وواجبات ، تستند إلى قواعد قانونية تحقق العدل والإنصاف والمساواة ، فلنتوقف بداية عند هذا المستوى من مفهوم المواطنة ونفحص واقع الممارسة فى مصر والوطن العربى ، حيث إن هذه الممارسة تعد

عاملًا حاسمًا فى تفسير تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.

ويمكن أن نعرض لذلك على النحو التالي:

١ - بالنسبة لمصر

لسنا هنا فى مجال تقديم عرض تحليلى موسع للنظام السياسى المصرى وواقع الممارسة السياسية فى فترة الرئيس السادات ، ولكننا بحاجة إلى تحديد أهم الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية المصرية خلال هذه الفترة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وفى هذا الإطار يمكن أن نشير إلى ما يلي:

(أ) تبلورت توجهات الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م فى أربع سياسات مترابطة متكاملة هى : الانفتاح الاقتصادى ، الديمقراطية التعددية داخليا ، التصالح مع إسرائيل إقليميا ، الوفاق مع الغرب -خاصة الولايات المتحدة- عالميا[٢٧].

وقد ترافق مع هذه السياسات خطاب سياسى رسمى أدى إلى زيادة توقعات المواطنين عن مردود هذه السياسات ، وقد روج الإعلام المصرى لذلك بشكل مبالغ فيه ، خاصة وأن تصورات الرئيس السادات لمردود هذه السياسات لم تقم على أسس موضوعية ، بل على افتراضات شخصية ، وقد جاءت المحصلة الأولية لهذه السياسات متواضعة بل وفى بعض الأحيان متناقضة مع التوقعات ، الأمر الذى سبب أزمة خطيرة للنظام السياسى المصرى على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وكانت أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧م ابلغ تعبير عن هذه الأزمة التى واجهت النظام ، والتى جعلت الرئيس السادات يتراجع نسبيا عن بعض الإصلاحات السياسية التى كان قد بدأ فى تطبيقها ، والتى كانت أقرب إلى ما يمكن أن نسميه بالديمقراطية الموجهة [٢٨] ، حيث تصور إمكانية احتواء القوى السياسية فى المجتمع فى إطار محدد غير مسموح بتجاوزه ، وعندما بدا أن هذه القوى قد خرجت عن هذا الإطار ، بدأت عملية التراجع ، وكان لا بد من إيجاد أسباب أو مبررات لأزمة ١٩٧٧م الحادة والتى كان لها تأثير سلبى على الرئيس ، فالرجل الذى حقق انتصار أكتوبر ١٩٧٣م لم يتوقع يوما ما أن يتحرك الشعب ضده من الإسكندرية لأسوان وهو ما حدث بالفعل ، ومن ثم فلا بد من مراجعة السياسات التى أدت إلى هذا ، وبدلًا من أن يتجه صانع القرار إلى هذه المراجعة فقد بحث السادات عن عدو لسياسته ، ومن ثم ألصق مسئولية ما جرت بقوى اليسار المصرى ، وهو الأمر الذى نفته الأحكام القضائية التى صدرت بعد ذلك [٢٩] ، ومن ثم بدأت المواجهة مع اليسار تتخذ أبعادا أوسع عما كان قائما من قبل ، وبدأ تحريك قوى الإسلام السياسى فى

مواجهة اليسار ، وهو الأمر الذى أدى بعد ذلك إلى وقوع بعض الأحداث الطائفية التى لم تعرفها مصر من قبل[٣٠] ، وصولًا إلى الدخول فى مواجهة مع النظام بعد ذلك من جانب هذه القوى وتفاقمت الأزمة حتى بلغت ذروتها فى قرارات سبتمبر ١٩٨١ ثم حادث المنصة.

والواقع أن هذه التطورات قد أحدثت هزة شديدة فى علاقة المواطنة على مستوى الدولة المصرية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ، ومن ثم نستطيع القول بأن المواطن المصرى لم يتمتع بحقوق المواطنة فى بلده بالدرجة الملائمة بل تعرضت هذه الحقوق للتآكل على المستوى الاجتماعى والاقتصادى بفعل الأزمة الاقتصادية ، وتعرضت للطمع السياسي.

وفى ظل القطيعة العربية لمصر ، والتراشق الإعلامى الذى ساد هذه الفترة فإن صورة المواطن المصرى لدى العرب تبلورت فى كونه لا يتمتع بحقوقه فى بلده ، ومن ثم كيف يطالب بهذه الحقوق على المستوى العربى ؟!

(ب) تجمع الدراسات السياسية المعنية بفترة الرئيس السادات على أنه كان ينظر لمسألة العروبة نظرة برجماتية فى الأساس[٣١] ؛ فمن بين الأبعاد الثلاثة للمسألة (وهى الهوية والقومية والمصالح) لم يهتم إلا بالمصالح وفى هذه كان تحديد المصالح من منطلق مصرى كما تصورها هو. وبالتالى فالسادات لم يكن يحارب من أجل هوية مصر العربية أو القومية العربية ، إلا بقدر ما كان يخدم ذلك مصلحة مصرية وفى اللحظة التى يلوح له فيها أن هوية مصر العربية أو القومية لا تخدم هذه المصلحة ، فقد كان يبدو مستعدا ليس فقط لإدارة ظهره لهما ، بل أيضا الاستخفاف بهما وربما محاربتهما[٣٢].

وبالتالى فقد حدد السادات إطارًا معينًا لعلاقات مصر العربية وهو المصلحة المصرية كما يراها ، ولقد ركز على الجانب الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣م ، وكان يرى أن مصر شريكا للدولة العربية التى حققت طفرة فى دخولها النفطية بعد حرب ١٩٧٣م ، وقد وجد فى مسألة تصدير العمالة المصرية إلى دول النفط وسيلة من وسائل تخفيف الضغوط الداخلية على النظام بعد الحرب ، كما حصلت مصر على مساعدات وقروض من الدول العربية ، إلا أن تفجر أزمة ١٩٧٧م فى مصر، جعلت الخطاب السياسى الرسمى الساداتى فى بحثه عن مبرر لهذه الأزمة ، يركز على أن العرب لم يقدموا الدعم الكافى لمصر ، بالرغم من دورها فى تفجر هذه الثورة العربية [٣٣]، وهنا ظهرت بعض العبارات الشهيرة والمتداولة فى الحياة السياسية المصرية والتى تعبر عن المرارة تجاه العرب كالقول بأن العرب على استعداد لأن يحاربوا حتى آخر قطرة من الدم المصري، وأن العرب يعايرون مصر بفقرها ... إلخ هذه العبارات.

والواقع أن الدول العربية قدمت مساعدات مالية كبيرة لمصر قبل حرب أكتوبر وبعدها[٣٤] بل إنها لعبت دورًا مهمًا فى حرب أكتوبر وتحملت الدول النفطية بمخاطر كبيرة نتيجة قرار الحظر النفطي، هذا القرار الذى كان عاملًا مهمًا من عوامل الإنجاز الإيجابى لحرب أكتوبر . حقيقة أن هذه الدول حققت ثروات كبيرة بعد ذلك ، إلا أنها تحملت أعباء كبيرة قبل الحرب وأثناءها وبعدها ، وربما تكون المساعدات التى قدمتها كانت أقل من المتوقع من جانب الرئيس السادات ، إلا أن هذا لا يعنى أنها لم تقدم لمصر شيئا ، وإن كان هناك خطئًا ما قد حدث فهو يرجع إلى عدم وجود رؤية استراتيجية مصرية وعربية لمعالجة أوضاع مصر فى مرحلة ما بعد الحرب .

وقد ألحقت هذه السياسات أضرارا كبيرة بالدائرة العربية لمواطنة المصرية ، فالتركيز على المصالح الاقتصادية أدى إلى إخضاع علاقة المواطن المصرى بالدائرة العربية للمعايير الاقتصادية ، والتى كانت فى كثير من الأحيان فى غير صالح المصريين ، كما أن استعداء العرب خلق بيئة غير حاضنة للتفاعلات المصرية العربية خاصة بعد مبادرة السادات وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل ، خاصة وأن خروج مصر من نطاق المعادلة العربية الإسرائيلية ألحق أضرارًا كبيرة بالدول العربية.

٢ - بالنسبة للدول العربية

إن كانت هناك عوامل نابعة من السياسات المصرية فى السبعينيات قد ألحقت أضرارًا بعلاقة المواطنة المصرية فى الدائرة العربية ، إلا أن هناك عوامل أخرى نابعة من النطاق العربى - بصفة عامة - والدول النفطية - بصفة خاصة - فعلى المستوى العربى لم يتوافر نظام عربى قادر على كفالة حقوق المواطنة لأبنائه بالقدر الملائم وإن كان الأمر كذلك فكيف يكون الوضع بالنسبة للوافدين من خارجه.

وبالنسبة لدول النفط العربية فمعظم هذه الدول كانت لم تحقق الدرجة الملائمة من التطور السياسى والاجتماعى الاقتصادى الذى يتيح لها كفالة حقوق المواطنة ، بل تعرضت لصدمة اجتماعية شديدة نتيجة الانتقال المباشر من حالة البداوة الفطرية إلى مرحلة التصنيع ، ولعل مشكلة البدون التى تعرضها معظم دول الخليج تعبر عن وضع حقوق المواطنة فى هذه الدول أصدق تعبير ، ومن ثم فلم يكن من المتوقع أن تكفل هذه الدول بظروفها القائمة القدر الملائم من حقوق المواطنة للوافدين المصريين إليها.

من ناحية أخرى واجهت الدول العربية موقفًا مفاجئًا وغير مسبوق فى تاريخ العلاقات العربية - العربية ، وهو موقف توقيع أكبر دولة عربية لاتفاقية سلام مع العدو الرئيسى

للعرب وهو إسرائيل ، وأيًّا كانت المبررات التى استند إليها القرار المصرى فى هذا الصدد ، إلا أن هذا لا يمنع من كونه مثل صدمة شديدة للدول العربية ، الأمر الذى أحدث ارتباكا واضحًا فى السياسات العربية ، وأدى إلى حدوث خلل فى التوازنات العربية – العربية آنذاك ، هذا الوضع ألحق أضرارًا بالغة حول صورة مصر والمصريين الإدراكية فى العقل العربى ، حقيقة أن ردود الأفعال العربية الناتجة عن ذلك كانت انفعالية وغير مدروسة ، إلا أن المحصلة النهائية كانت سلبية بالنسبة لمصر والمصريين والعرب.

وخلاصة ما نصل إليه من خلال العرض المتقدم يتمثل فى أن عدم تمتع المواطن المصرى بحقوق المواطنة بالقدر الملائم فى دائرته القطرية ، وعدم توافر الظروف الملائمة فى الدول العربية لوجود وممارسة هذه الحقوق ، إضافة إلى حالة العداء والصراع بين النظم السياسية العربية ، كل هذه العوامل تفاعلت معًا ، لتصل فى المحصلة النهائية إلى إلحاق أضرار واضحة بعلاقة المواطنة المصرية بالدائرة العربية.

سادسًا : علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى : الواقع والمستقبل

إن كانت علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى ، قد لحقت بها أضرار واضحة على نحو ما تقدم ، فإن ثمة متغيرات جديدة شهدتها المنطقة وشهدها العالم كان لها تأثير واضح على علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى ، وأول هذه المتغيرات التطورات التى شهدتها القضية الفلسطينية من حيث تعثر التسوية السلمية ، وتفجر انتفاضة الأقصى، والاجتياح الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية وما تعرض له الفلسطينيين من إرهاب إسرائيلى منظم ، وثانى هذه المتغيرات الأزمة العراقية والتى بلغت ذروتها بالاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق وتفجر المقاومة العراقية ، هذان العاملان كان لهما أبلغ الأثر فى بروز روح الانتماء العربى للمواطن المصرى ، وهو ما عبر عنه من خلال مظاهرات التأييد للفلسطينيين وإدانة الغزو الأنجلوأمريكى للعراق ، والدعوة إلى تقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطينى والعراقى وقيام بعض المنظمات الأهلية بجهود واضحة فى هذا المجال .

فى إطار المعطيات الإقليمية والعالمية الراهنة والاحتمالات المختلفة لتطورها يمكن أن نشير إلى السيناريوهات التالية دون ترتيب لإمكانية تحققها ، باعتبار أن كل سيناريو من هذه السيناريوهات يحمل فى طياته عوامل تدفع لتحققه وعوامل أخرى تعوق ذلك ، ومن ثم فتحقق سيناريو من هذه السيناريوهات يتوقف على محصلة التفاعل بين العوامل الدافعة والعوامل المعوقة.

١ - سيناريو العزلة

ومحتواه أن يقتصر نطاق المواطنة المصرية على الدائرة المصرية ؛ والعوامل الدافعة نحو هذا السيناريو تتمثل فى الخبرات المصرية السلبية السابقة فى التعامل مع الدائرة العربية ، واستمرار تردى الأوضاع العربية وتدهور الإمكانات والقدرات العربية ، وارتفاع تكلفة الالتزامات الناتجة عن الانخراط فى هذه الدائرة.

أما العوامل المعوقة لتحقق هذا السيناريو فتتمثل في : بروز طبقة رأسمالية مصرية جديدة ونموها ؛ الأمر الذى يجعل الدائرة المصرية غير كافية بالنسبة لطموحاتها ، علاقة الاعتماد العربى المتبادل التى ظهرت بصورة واضحة خلال الأزمات التى شهدتها المنطقة ، ازدياد حدة التهديدات الإقليمية والدولية ، بالإضافة إلى المتغيرات الخاصة بالعولمة ، والتى تدفع باتجاه الانتفاع وبناء التكتلات الكبيرة وازدياد التواصل الإنسانى عبر الحدود وعبر الزمان والمكان.

٢ - السيناريو الإسلامى

ومحتواه أن تتسع دائرة المواطنة المصرية لتتجاوز الأفق العربى إلى الأفق الإسلامى ، بمعنى إحلال الدائرة الإسلامية محل الدائرة العربية باعتبارها الدائرة الأوسع والأشمل ، والعوامل الدافعة نحو هذا السيناريو تقوم على أساس أن هذه الدائرة لا تلغى الدائرة العربية ، بل تشملها ، كما أن الفضاء الإسلامى هو الأوسع ، الأمر الذى يوفر عمقًا استراتيجيًا أفضل للحركة ، كما أن نطاق الإمكانات والموارد هو الأوسع ، هذا بالإضافة إلى أن القوة المحركة للإسلام كدين لأغلبية سكان المنطقة تجعل الرابطة الإسلامية فى إطار هذا السيناريو هى الرابطة الأقوى.

والعوامل المعوقة لهذا السيناريو ترجع إلى الآثار التى يمكن أن تنجم عنه على المستوى الداخلى بالنسبة لنسيج المجتمع المصرى المتماسك ، وضعف التنسيق بين الدول الإسلامية والخلافات المذهبية الإسلامية، العدد الكبير للدول الإسلامية ؛ الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التوصل إلى توافق فى المصالح ،هذا بالإضافة إلى اختلاف الثقافات واللغات بين المجتمعات الإسلامية ؛ الأمر الذى يضيف صعوبات عديدة على التفاعل المصرى مع هذه الدائرة ، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يثيره هذا السيناريو من ضغوط دولية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها ؛ الأمر الذى يجعل تكلفة هذا السيناريو تكلفة مرتفعة يصعب تحملها.

٣ - سيناريو الإحياء العربى

ويقوم على أساس إمكانية إحياء الدائرة العربية من خلال علاج سلبياتها ، والتوصل إلى

صياغة ملائمة لعلاج هذه السلبيات وأوجه الضعف القائمة، وبناء علاقة المواطنة على أسس سليمة سواء على المستوى القطرى أو على المستوى العربى ، والعوامل الدافعة نحو هذا السيناريو تتمثل فى الروابط التاريخية والثقافية والإنسانية القائمة بالفعل ، والروابط المصلحية التى يمكن تحقيقها ، هذا بالإضافة إلى حجم التهديدات الواضح الذى يواجه الدول العربية كافة ، والتى لا تستطيع أى دولة عربية منفردة مواجهتها أو التعامل معها ، كما أن متغيرات العصر تدفع نحو بناء التكتلات الإقليمية ، فلماذا تكون إمكانية تكوين تكتل عربى كبير يكفل حقوق المواطنة للمواطن العربى هى الاستثناء.

العوامل المعوقة هى حالة اليأس والإحباط السائدة الآن فى الواقع العربى رسميًا وشعبيًا خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلى لأراضى السلطة الوطنية الفلسطينية وتنكيل إسرائيل بالفلسطينيين دون أن يكون أى دولة عربية القدرة على تقديم يد المساعدة لهم ، وكذلك بعد الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق والتهديدات الأمريكية المستمرة للدول العربية والضغوط التى تتعرض لها النظم العربية فى ظل سيطرة اليمين المحافظ على الإدارة الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى الخبرات السلبية السابقة النابعة من الدائرة العربية ، والصعوبات التى تواجه عملية التطوير والإصلاح السياسى فى الدول العربية والتى قد تتحول إلى وصولها إلى نظم تعترف بحقوق المواطنة وتوفر الضمانات اللازمة لممارسة هذه الحقوق.

٤ – سيناريو الانخراط فى إطار إقليمى غير عربى

ومحتوى هذا السيناريو هو توسيع نطاق دائرة المواطنة المصرية إلى إطار إقليمى يشمل أطرافًا غير عربية ، ولا يمنع هذا من وجود أطراف عربية أخرى ، وبالتالى فالأسس التى يقوم عليها هذا الإطار تختلف عن الأسس التى تقوم عليها الدائرة العربية ، وذلك كالإطار المتوسطى أو الشرق أوسطي.

والعوامل الدافعة لهذا السيناريو تتمثل فى وجود خبرة تاريخية مصرية سابقة للتفاعل مع هذه الأطر ، ووجود اتجاه فكرى مصرى يعبر عن هذا السيناريو ، كما هو الحال بالنسبة للإطار المتوسطى ، كما أن مثل هذا الإطار يخفف من الضغوط الدولية والإقليمية ، بالإضافة إلى أنه لا يعنى قطع الصلة نهائيا مع معظم الدول العربية.

والعوامل المعوقة ترجع إلى عدم توافر الروابط الثقافية الملائمة ، والتهديد المباشر للهوية الوطنية نتيجة الانخراط فى مثل هذا الإطار ، وغياب الرابطة الإسلامية التى تعد إحدى المكونات الرئيسية للثقافة السياسية فى المجتمع المصرى ، بالإضافة إلى الشك وعدم التأكد من نوايا الأطراف غير العربية.

والملاحظ من خلال العرض المتقدم أن ثلاثة سيناريوهات من هذه السيناريوهات تقوم على فكرة المواطنة المتعددة التى سبق وأن أشرنا إليها ، فى حين أن سيناريو واحدًا يقوم على المفهوم الكلاسيكى للمواطنة ، ويرجع هذا إلى المتغيرات العالمية القائمة فى الواقع السياسى المعاصر وإلى تقديم مفاهيم جديدة أو محتوى جديد للمفاهيم القديمة فى المجال السياسي.

ويبقى أن نشير إلى أن العامل الحاسم بالنسبة لمستقبل علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى يتمثل فى مدى القدرة على إعادة بناء الدائرة العربية على أسس جديدة تتوافق ومتطلبات العصر ، وتكون قادرة على التعامل مع التهديدات التى تتعرض لها المنطقة العربية والإنسان العربى ، ويدخل فى هذا الإطار تطوير النظم السياسية العربية بحيث تتحول إلى نظم تقر بحقوق المواطنة وتوفر الضمانات اللازمة لممارسة هذه الحقوق وتوفر الأطر الملائمة لوفاء المواطن بالتزاماته ، كما يدخل فى هذا الإطار مدى قدرة الدول العربية على بناء تكتل عربى يضم كافة الدول العربية ، ويكفل القدر الملائم من حقوق المواطنة للإنسان العربى فى نطاق هذا التكتل العربي.

الخاتمة – المواطنة المصرية والعروبة ومستقبل الديمقراطية

من خلال العرض المتقدم تبين أن مفهوم المواطنة متعددة الأبعاد هو المفهوم السائد فى هذا العصر ، بفعل المتغيرات الجديدة التى يشهدها الواقع المعاصر ، وهذا المفهوم لا يلغى الإطار التقليدى لمفهوم المواطنة والمتمثل بعلاقة الفرد بالدولة قانونيا وماديًا ومعنويًا ، وإنما يتطلب تطوير علاقة المواطنة التقليدية ، بما يتواءم مع المتغيرات الجديدة ؛ لأن هذا التطوير من شأنه أن يحقق التوازن المطلوب للدوائر المتعددة للمواطنة ويزيل ما يمكن أن تثيره هذه الدوائر المتعددة لعلاقة المواطنة من إشكاليات.

ولعل أول النتائج الواضحة من خلال هذه الدراسة تتمثل فى أنه لا يمكن المطالبة بحقوق المواطن فى الدوائر الأخرى ، قبل تحقيق هذه الحقوق وترسيخها على مستوى الدولة ، بل الأكثر من هذا فإن قدرة الدولة على الوفاء بالجوانب المادية والمعنوية للمواطنة على المستوى الوطنى أو القطرى ، تساعد على اكتساب مواطنيها لحقوق المواطنة فى الدوائر الأخرى ، فوفاء الدولة بالجوانب المادية والمعنوية والتى تقوم على توفير احتياجات الفرد الأساسية من تعليم وصحة وغذاء وإسكان يساعد على توفير إنسان منتج فعال لديه المهارات والقدرات المتميزة التى يتولد عنها اكتساب الحقوق فى الدوائر الأخرى.

ومن ثم فعلاقة المواطنة المصرية بالدائرة العربية وغيرها من الدوائر الأخرى تتوقف على مدى القدرة على تطوير النظام السياسى المصرى باتجاه النموذج الديمقراطى الفعال ؛ الذى لا يقتصر على توفير الحقوق على المستوى القانونى فحسب وإنما الذى يستطيع تجسيد هذه الحقوق والالتزامات المترتبة عليها فى الواقع العملى ، بحيث يشعر بها الإنسان المصرى ويعيش ويتربى عليها فى وطنه الأم أولًا ، عندئذ ستتوافر للدولة المصرية المصداقية أولا ، والآليات الملائمة للدفاع عن حقوق مواطنيها فى الدائرة العربية وغيرها من الدوائر ؛ لأن النظام الديمقراطى تتولد عنه منظومة حقوقية متكاملة تشمل المواطن فى الداخل والخارج.

ويكتسب هذا الأمر أهمية نسبية خاصة على مستوى الدائرة العربية فنجاح النظام السياسى فى تقديم نموذج سياسى ديمقراطى فعال يترسخ من خلال علاقة المواطنة ، يمكن أن يكون نموذجا لدول عربية أخرى تستطيع الاستناد إليه فى عملية التطوير الديمقراطى والإصلاح السياسى الاقتصادى والاجتماعى الثقافى ؛ الذى صار يمثل ضرورة ملحة لهذه الدول خلال المرحلة الحالية ، بل ويمكن أن يتمحور الدور المصرى العربى على المستوى السياسى فى نطاق بناء هذا النموذج وتقديم الخبرة والمشورة للدول العربية الأخرى من أجل بناء نظمها السياسية على أساس الكفاءة والفعالية وحكم القانون ومبادئ النظام الديمقراطى الذى يرسخ أسس علاقة المواطنة ، وفى حالة كهذه سيكون المردود إيجابيا بالفعل على علاقة المواطنة المصرية فى دائرتها العربية ، والواقع أن مثل هذا الدور المصرى قد صار دورا مطلوبا على المستوى العربى ؛ لأنه يلبى احتياجا عربيا واضحا فى هذا الشأن ، وفى ظل الظروف القائمة الآن ، ولأن المخاطر الناتجة عن غياب هذا الدور سوف تكون ذات آثار خطيرة على مصر وعلى المنطقة العربية بأسرها ، ففى ظل غياب نموذج خارجى لا يتلاءم وظروف مجتمعات هذه الدول ؛ الأمر الذى قد يؤدى إلى انفجار نظمها السياسية من الداخل ، وهو ما يعنى المزيد من تدهور الأوضاع العربية ، والمزيد من التهديدات والمخاطر.

فكيف يمكن بناء هذا النموذج ؟ وكيف يمكن الترويج للأسس الذى يقوم عليها ؟ وكيف يمكن وضعها موضع التطبيق ؟

هذه أسئلة قابلة للبحث والدراسة .

هوامش الدراسة

(١) على خليفة الكوارى ، مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية ، المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٦٤ ، فبراير ٢٠٠١م ، ص ١١٧ : ص ١١٨.

(٢) Harester ، New York، The Found Ations Of Citizen Ship، Dawn Oliver And Dreek Heater P.p.209:210.، 1994، Wheatsheaf

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٨.
كذلك انظر:
- David Held، Between State And Civil Cociety: Citizenship, In:Geoff And Rews (edit), Citizenship, London. Lawrenceawishart Limited، 1991، P.P. 20:12.

(٤) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٥) .Dreek Heater, What Is Citizen Ship, London, Polity Press, 1999, P.P. 117:123.

(٦) خالد الحروب ، مبدأ المواطنة فى الفكر القومى العربى ، المستقبل العربى العدد ٢٤٦ ، فبراير ٢٠٠١م ، ص١٢٨ - ١٣٣.

(٧) هشام ترابى النظام الأبوى وإشكالية تخلف المجتمع العربى ، ترجمة محمود شريح ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٢م ، ص ٢٦ - ٢٧.

(٨) د. طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية المصرية: قراءة جديدة لتاريخ مصر ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٩٧.

(٩) المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٠١.

(١٠) د. سعد الدين إبراهيم (إشراف) ، عروبة مصر حوار السبعينات ، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨م ، ص ١٩ - ٢٠.

(١١) د. فؤاد المرسى خاطر ، حول الفكرة العربية فى مصر: دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م ، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٨.

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٠٨.

(١٤) عبد العاطى محمد ، تطور الفكرة العربية فى مصر ، د. سعد الدين إبراهيم (إشراف) ، مرجع سابق ، ص ٥٤.

(١٥) د. فؤاد المرسى خاطر ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٦) نقلا عن المرجع السابق ، ص ١١١.

(١٧) المرجع السابق ، ص ١١١.

(١٨) نقلا عن المرجع السابق ، ص ١١٠.

(١٩) عبد العاطى محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٥٧.

(٢٠) د. سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠.

(٢١) توفيق الحكيم ، الحياد ، الأهرام ، ٢ مارس ١٩٧٨م.

(٢٢) د. سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٠.

(٢٤) د. محمود كامل ، الإسلام والعروبة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م ، ص ١٢٨- ١٣٠.

(٢٥) د. سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣م ، ص ٢١٩- ٢٢٠.

(٢٦) أثار الكاتب الصحفى إبراهيم سعده التنبيه فى عدة مقالات نشرها أخبار اليوم فى عام ١٩٩٠ – ١٩٩١م.

(٢٧) د. سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢- ٢٣٣.

(٢٨) حول النظام السياسى المصرى فى العهد الساداتى انظر:

- محمد سعد أبو عامود ، الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسى فى مصر ٧٠ – ١٩٨١م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٣٥٠- ٤٠٠.
- حول الأحكام القضائية الخاصة بأحداث يناير ١٩٧٧م انظر : حسين عبد الرازق ، مصر ١٨ و١٩ يناير: دراسة سياسية وثائقية ، القاهرة ، دار شهرى ، الطبعة الثالثة.

(٢٩) حول الأحداث الطائفية فى مصر خلال العهد الساداتى انظر: مجموعة مؤلفين ، المسألة الطائفية فى مصر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٠م ، ص ٢٤٠- ٢٤٨.

(٣٠) د. سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢.

(٣١) المرجع السابق ص ٢٥٢.

(٣٢) حول الخطاب الساداتى بخصوص الدولة العربية انظر: المرجع السابق ، ص ٢٥٤- ٢٥٦.

(٣٣) حول الدعم العربى المقدم لمصر فى العهد الساداتى انظر: د.على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م ، ص ١٤٩- ص ١٥٤.

obeikan.com